

وتأتي المداخلة لتبين أهمية المدونات النوازلية في كتابة التاريخ الحضاري للأندلس، وتطرق منظورا وثائقيا يبرز جانبا من التاريخ الحضاري الأندلسي في مكوناته الدقيقة، من خلال نصّ مختار يكاد يكون نادرا من حيث قيمته الوثائقية، ومن حيث خصوصياته، حيث يقوم منه التحليل للتوجهات السياسية في تأطير وحدة المجتمع من خلال رؤية معرفية وقانونية، لها أصولها النظرية لدى حاكم عالم بالمعنى المنهجي، ومثقف بالمعنى المعرفي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الوثائق، الونشريسي، الوحدة الثقافية، الحكم المستنصر، الأندلس.

Abstract:

We say this is a magnificent historiographer when he chooses well his documents and diversifies his references. The history is generally the exploitation of documents, and the Nawazil's thesis has taken a central place in the paperwork of the historiographers for carrying the details of the daily life. Unlike the historical thesis which couldn't touch these details however it's the origin of the social, the economic and the cultural history.

The intervention shows the importance the Nawazil's thesis in the write of the cultural history of Andalusia. And it discussed a documentary perspective that highlights an aspect of Andalusian civilizational history in its precise components Through selected text that is almost rare in terms of its notary value, and in terms of its privacy.

It analyses political trends in framing the unity of society through a knowledge and legal vision that has its theoretical origins from an enlightened ruler in the methodological sense and a well-educated in a cognitive and social sense.

Keywords: Documents, al-Wancharissi, Cultural Unity, al-Hakam al-mustansir, al-Andalus.

تمهيد:

في تراثنا المكتوب كثير من الأدبيات الراقية لغة وفكرا، تركها السلف مؤونة للعقل تقوم له شهادة أو دليلا أو منطلقا، ويستخرج منها وعليها أفكارا ونظريات قدر الخواطر التي تفيض بها ذهنيته بتفاعلها بهذه الأدبيات، واستغلالها في عملية توليد الأفكار باستدعاء السالف لصناعة اللاحق.

والنوازل الفقهية من أهم هذه الأدبيات بما تحمل من معارف هي جزئيات الحياة اليومية التي عاشها السلف في الماضي. وفي نصّها تتماس إحداثيات كثيرة من انفعالات النفس وحركة المجتمع وأثر الطبيعة وتفعيل العقل وإحداث التدنّ، وهذه كلّها فيها من الجزئيات الكثير، وبهذه كلّها تكون النوازل حكاية الماضي بحضور إنساني، ورواية أحداثه بعدالة لا تملكها رواية أخرى.

وقد دأب المؤرّخون في بحثهم عن الماضي على تفتيش كلّ المخلفات البشرية، وأولّها الأدبيات المكتوبة من أجل الوصول إلى حقائق الأمور التي يرومها البحث التاريخي، وكانت النوازل من أهمّ المستندات التي عثر فيها على وثائق يستثمرها في إنشاء تحرير نصوص تاريخية يجعلها معالم في سبيل إنارة الماضي في حقل البحث المعرفي.

ومن بين أدبيات النوازل في بلاد الغرب الإسلامي، كتاب المعيار المغرب للونشريسي، الذي صار منذ مدّة خزانة وثائق كبيرة، عثر فيها المؤرّخون والباحثون الاجتماعيون والاقتصاديون على كنوز لم تحملها كتب التاريخ العام لبعده مغزى التأليف فيها عمّا يرومه هؤلاء. وفيه وجدنا نصّا لشخصية سياسية تلخّص منظورا سياسيا ومعرفيا في تحقيق الوحدة الثقافية في بلاد الأندلس.

التاريخ والتوثيق:

مهما قيل في توجّهات الكتابة التاريخية المعاصرة التي تأثّرت بمقولات مدرسة الحوليات التي صارت توجّها طبعته به الدراسات التاريخية، وقامت لتدللّ على صحّة رؤيتها المعرفية في تناول التاريخ، فإنّ توجّه التوثيق يبقى أصلا لمنطلقات الكتابة التاريخية مهما كانت قيمتها، ذلك أنّ التاريخ وهو علم الماضي لا يمكنه البناء إلّا على مؤشّر من الماضي، وعلى كلّ ما يشير إليه.

وليس صحيحا أنّ توجّه التوثيق في الكتابة التاريخية هو من فكر المدرسة المنهجية التي أسّسها "لانجلوا" و"سينيوس" ⁽¹⁾، وفي سبيلهما "رانكه" من قبل، وإنّما كان لهما الفضل في العصور الحديثة إلى بيان أهميته مع التّأصيل له من خلال الشواهد والدراسات. وقبلهما توجّه هذا التوجّه فوستيل دي كولانج الذي كان يتمثّل التاريخ وكتابه وفق منظور توقّر النصّ لدى المؤرّخ سواء في إثبات واقعة أو نفيمها ⁽²⁾ ويذهب في ذلك مذهباً متشدّداً ⁽³⁾ ليجعل البحث التاريخي منحصرا في الدراسة المباشرة للوثائق ⁽⁴⁾. وهو منظوره في المنطلقات الأولية للكتابة التاريخية ⁽⁵⁾.

وقبلهم جميعا شهد العالم الإسلامي توجّها مثله أسّست له الكتابات التاريخية في العصر العبّاسي، التي مثّلها ابن جرير الطبري (ت 310هـ / 923م)، الذي كانت مدوّنته في بعض توجّهاتها المعرفية تأكيد النص التوثيقي في الفكر التاريخي ⁽⁶⁾. وحسب المسعودي (ت

346هـ/ 957م) الذي رام الكتابة التاريخية بمنظور تجديدي تنطلق من معيارية جغرافية لم يزايله حضور النصّ في البناء المعرفي التاريخي⁽⁷⁾.

ومبدأ هذا التوجّه الأصيل في الكتابة التاريخية بيّنه "لانغلوا" و"سينيوبوس" في كتبهما النظرية والتأريخية، ومنها نثبت النصوص المقعّدة لذلك. ففي كتبهما يؤكّدان أنّ "الوقائع لا يمكن معرفتها تجريبيّاً إلاّ بطريقتين: إمّا مباشرة إذا لوحظت وهي تحدث، أو بطريقة غير مباشرة بدراسة الآثار التي تركتها... والخاصّة المميّزة للوقائع التاريخية هي أنّها لا تدرك مباشرة بل وفقاً لآثارها. ولهذا فإنّ المعرفة التاريخية هي بطبيعتها معرفة غير مباشرة"⁽⁸⁾.

ثمّ "أنّ أيّ فحص نقدي وأيّ تأويل للوثائق يسبقه التساؤل عمّا إذا كان ثمّ وثائق، وما مقدارها، وما مظانّها... فالبحث عن الوثائق وجمعها قسم من الأقسام الرئيسة المندرجة في مهمّة المؤرّخ يأتي منطقياً في المرتبة الأولى"⁽⁹⁾، وخلاصته أنّه "بفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولاً أبداً. إذ لا بديل عن الوثائق: وحيث لا وثائق لا تاريخ"⁽¹⁰⁾.

في المدوّن الفقهي أصول وثائقية:

وثائق التاريخ الإسلامي عديدة ومتنوّعة⁽¹¹⁾، وقد ساهمت مدرسة الحوليات في توسيع مفهوم الوثيقة، وكان التأصيل لديها أنّ كلّ ما يشير إلى الماضي فهو وثيقة يعتمد عليها المؤرّخ في تحرير نصّه عن حياة الإنسان في الماضي، "فكلّ ما قال الإنسان أو كتب، وكلّ ما صنع، وكلّ ما لامس، يمكنه أن يُعلّم عنه"⁽¹²⁾، لذلك "فتنوّع الشواهد التاريخية لانهائي"⁽¹³⁾، خصوصاً أنّ كتب التاريخ العام أغفلت الحياة اليومية بما تحمل من دلالات نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لاشتغالها على حياة السلطان، وعلى السياسة وسير الحروب.

ولكتب الفقه موقعية خاصّة عند المؤرّخ، ذلك أنّها لما عالجت الجزئيات في حياة الإنسان كما شهد عليها هو أمام موقف نفسي خاصّ، كانت "مجمعا لمختلف المواد التي يقبل عليها المتخصّصون في العلوم الإنسانية"⁽¹⁴⁾، وكانت مصدراً لاستشكالات الكتابة التاريخية⁽¹⁵⁾ التي تبحث عن الوثيقة لترتكز عليها في التاريخ الذي هو علم الماضي⁽¹⁶⁾، وذلك بما "عالجه الفقهاء من أقضية كانت تحدث للناس، ومسائل تعرض لهم"⁽¹⁷⁾، كوّنت في مجموعها جزئيات الحياة اليومية وفق "تصوير دقيق. "التصوير الصادق والحقيقي للكثير

من الواقع المعيش، يقدّم -الفقه- للباحثين في التاريخ والحضارة عناصر تاريخية لا يرقى إليها شكّ تمكّنهم من دراسة علمية جادة ونزيهة⁽¹⁸⁾.

ومن أمثلة النصوص الفقهية التي تحوّلت بفعل القيمة المعرفية التاريخية، المحدّدة بالفعل زمانا ومكانا، وثائق يعتمدونها المؤرّخ في كتابة التاريخ، تلك التقارير التي حفلت بها كتب الفقه حين تستعرض حركة الناس وقيمهم الاجتماعية، وتستدعيها إلى حيّز الاستدلال، أو الاستئناس، أو الاستنكار، أو الإقرار.

وفي كتاب "المدخل لابن الحاج العبدري (ت 737هـ / 1337م) نجد صفحات كثيرة تحمل صورا من حياة المجتمع رصدها الفقيه وحملها في تحرير نصّه، ليجعل منها القيم التي يعالجها التنظير الفقهي، ليس بمنظور الفتوى والحكم، ولكن بمنظور استعراض الحياة اليومية أمام الفقه.

فمنها: "وليحذر ممّا فعله بعضهم وهو أنّه إذا اشترى سلعة مثل الحرير والبرّ وما أشبههما... وليحذر ممّا يفعله بعضهم وهو أن تكون السلع في الخيش فيشتريها بخيشها... وليحذر ممّا يفعله بعضهم وهو أنّه إذا أعجبته السلعة أو وقع له فيها غرض يقبّحها في عين البائع... وليحذر ممّا يفعله بعضهم وهو أنّه إذا كانت عنده سلعة يشيع بأنّها معدومة عند غيره وأنّها عنده... وليحذر ممّا يفعله بعضهم وهو أن يقعد في بيت مظلم ويقلب السلع على من يريد شراءها ليظهر أنّها جيّدة... وليحذر ممّا يفعله بعضهم وهو أنّه إذا باع سلعة وأراد المشتري أخذها منعه غلمان البائع حتّى يعطيهم شيئا يسمّونه بهبّتهم وبائع السلعة ينظر إليهم ولا يمنعهم من ذلك"⁽¹⁹⁾.

النوازل الفقهية وثائق بامتياز الحكاية والقيم الزمكانية:

من النصوص الفقهية تحوز النوازل⁽²⁰⁾ أهميّة لدى المؤرّخ، فهي في متناوله الوثائقي "من المصادر الأصيلة القيّمة، لما تتضمّنه من مادّة غنيّة في مجال الدراسات التاريخية والحضارية. فالنوازل قضايا رفعت من مختلف فئات المجتمع إلى القضاة ورجال الفتوى للنظر فيها، وهي عادة ما تذكر القضية أو النازلة كما حدثت بأشخاصها ووقائعها واسم القاضي أو المفتي الذي رفعت إليه وأحيانا تاريخ وقوع النازلة"⁽²¹⁾.

فهي إذن "مصدر زاخر لدراسة الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها من العادات والتقاليد فالعبادات والعقليات إلى الممارسات والمعاملات التجارية وغيرها"⁽²²⁾، وذلك لأنّ مواضيعها تتّسع "لتشمل كلّ جوانب حياة المسلم في نطاق عبادته وعلاقته بخالقه، وفي نطاق أسرته وصلته بأفرادها، وفي نطاق مجتمعه وتعامله فيه مع أفرادهِ ومع حكومته، وتتّسع أكثر لتشمل علاقة الدولة بالرعية والدول الأخرى"⁽²³⁾.

ولم تكن النوازل قديماً-رغم أهمّيّتها- في كنانة المؤرّخين، ولم يتفطن لأهمّيّتها إلّا حديثاً. والفضل في ذلك يعود للمستشرقين الذين نهّوا على أهمّيّتها المصدريّة، وكانوا يرون فيها مكنون الماضي الذي يعتمدهُ المؤرّذخون والسوسيولوجيون في تحليل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي⁽²⁴⁾.

وجاء اهتمام المؤرّخ بكتب النوازل والأجوبة في "سياق اهتمامه بتجديد الكتابة التاريخية التي تستدعي استعمال أجناس مختلفة وخاصّة تلك التي تنعت في لغة المؤرّخين بالمصادر غير الإرادية"⁽²⁵⁾. ولكي تكتمل عملية الكتابة التاريخية كان على المؤرّخ أن يتنبّه إلى "دور مجموعة أخرى من الموارد التي يتحتّم على الباحثين الرجوع إليها لاستكمال المعلومات التي تضيء جانباً أو آخر من جوانب بحوثهم"⁽²⁶⁾.

فسعت حركة التوثيق سعياً حثيثاً، وشملت كلّ الموروث الكتابي الذي ورثناه عن السلف، ومن بينهُ الموروث الفقهي المتمثّل في النوازل، فأقبل البعض على "التنقيب عن هذه الوثائق الفقهية لإمالة الحجب عنها، وبعثها من أرماس التاريخ، فوجدوا في تضاعيفها لمحات وشذرات منشورة هنا وهناك تتعلّق بمجالات حياتية متباينة، وعثروا في ثناياها عن فوائد متفاوت قيمتها التاريخية، ووقفوا على معطيات مشتّتة ومبعثرة، فحاولوا استنكاك المدوّنات الفقهية ضمن حدود السياق التاريخي"⁽²⁷⁾.

وضمن هذا السعي، "توجّهت أنظار واهتمامات الباحثين، في السنوات الأخيرة، إلى الكتابات الفقهية، وبالأخصّ إلى النوازل... فمنهم من اعتبره منجماً بكرة يجب استغلاله والاستفادة منه لإعادة صياغة البناء التاريخي صياغة منطقية وعميقة"⁽²⁸⁾.

ولما كانت النوازل "تلك الأسئلة المتعلقة بأزمة معينة تدوّن الأشياء المتصلة بها، وتؤرّخ وقت توجّها ورأي الدين الفاصل فيها-صارت- لا محالة مصادر تاريخية، ولكنها لا تشتمل إلّا على الإشارة إلى بعض الأحداث دون تحليلها واستعراض أسبابها ونتائجها، ومن هنا كانت مراجع ثانوية"⁽²⁹⁾ تتسم بصحّة الرواية وصدق المخبرين ونزاهتهم وبعدهم عن التزوير وقلب الحقائق. قد يستفيد منها دارسو التاريخ لتدعيم أبحاثهم ودراساتهم، وهي في الآن نفسه مرآة للمجتمع"⁽³⁰⁾، "ففي مادّتها الغزيرة... نجد معطيات حول الزمن المسكوت عنه مرتبطة أشدّ الارتباط بالتاريخ"⁽³¹⁾.

وكتب النوازل في خلاصة البحث التاريخي "من المصادر غير المباشرة"⁽³²⁾ للحصول على المعلومات عن العالم الإسلامي، وذلك لارتباط هذه المصنّفات بواقع المجتمع وقضاياها الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تعرض على العالم ليفتي فيها"⁽³³⁾.

ويقرّر الباحثون أنّ "النوازل الفقهية في الغرب الإسلامي استوعبت جميع مجالات الحياة؛ ما يتعلّق منها بالعبادات، وما يتعلّق منها بالمعاملات، فهي تختزن في مضمونها جوانب تاريخية واجتماعية واقتصادية، بل وتعدّ مصدرا من مصادر حفظ التراث"⁽³⁴⁾ الفقهي"⁽³⁵⁾. ويذهب المتخصّصون في نعتها المعرفي إلى جعلها حقلا معرفيا فيه تترجم المقولات العامة إلى مقولات رسمية"⁽³⁶⁾.

وبكلّ هذه القيم المعرفية التاريخية التي تناول بها الباحثون نصوص النوازل الفقهية، صارت حصيلتها أكيدة في منهج التوثيق في بلاد الغرب الإسلامي، وصارت الدراسات المتخصّصة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عالية على محمولها، بل "بات ينعت بالقصور وبالنقصان كلّ بحث أو دراسة في مثل هذه الجوانب التاريخية لم تعتمد هذا النوع من المصادر"⁽³⁷⁾.

التعريف بصاحب النصّ ومدوّنه :

1- تعريف الونشريسي⁽³⁸⁾ :

ولد أحمد بن يحيى بن محمّد بن عبد الله بن عليّ الونشريسي في جبال الونشريس غرب الجزائر حوالي عام 834هـ / 1430 م . ونشأ بمدينة تلمسان حيث درس على مجموعة من الأعلام منهم عائلة العقباني، وأبو عبد الله محمّد بن العبّاس (ت 871هـ / 1467م)، ومحمّد

بن أحمد بن محمد بن عيسى بن الجلاب (ت 875هـ / 1471م)، ومحمد بن مرزوق الكفيف (ت 901هـ / 1496م).

ظلّ في تلمسان حتّى بلغ الأربعين، ثمّ نزح إلى فاس بعد ما فتن في تلمسان وعضب عليه السلطان أبو ثابت الزياني الذي أمر بنهب داره، فأمضى بقيّة حياته في فاس، التي وجد فيها من حفاوة أهلها وعلمائها ما عوّضه عن فتنته وغريته عن موطنه.

وفيهما أقبل على التدريس في مسجد الشراطين القريب من مسكنه، يدرّس المدوّنة ومختصر ابن الحاجب، واقتصر تدريسه على الفقه رغم مشاركته في فنون جمّة وعلوم كثيرة أخذها عن مشائخه. وتخرّج علي يديه كثير من الفقهاء الذين بلغوا المراتب العليا في التدريس والقضاء والفتيا في بلاد المغرب الأقصى إلى ما وراء بلاد سوس.

وألف كتباً كثيرة في الفقه وأصوله منها:

- الفائق في الوثائق.
- مختصر أحكام البرزلي.
- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك.
- عدّة البروق في تلخيص ما في المذهب من الجموع والفروق.
- القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب.
- وفيات الونشريسي.
- فهرس الونشريسي.
- الولايات في الخطط الشرعية.

2- تعريف مدوّنه:

عنوانه: المعيار المعرب والجامع المغرب، عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ومن عنوانه يعرف موضوعه، وهو جمع للفتاوى التي كانت لفقهاء الأمصار التي حواها العنوان. وقد جمعها من الكتب التي حوتها مكتبة آل الغرديس، وفيها فتاوى علماء المغرب الأقصى وعلماء الأندلس، وضمّ إليها نوازل البرزلي (ت 844هـ / ... م) والدرر المكنونة في نوازل

مازونة للمغيلي قاضي مدينة مازونة (ت 883 هـ / ... م)، فأوعب ما كان من فتاوى الفقهاء حتى عصره، و"جمع فأوعى وحصل فوعى"⁽³⁹⁾، و"فاز به الأوائل والأواخر"⁽⁴⁰⁾. فجاء المدون موسوعة شاملة لفتاوى الفقهاء المتفرقة في الأمصار، بالإضافة إلى تقييداته وترجيحاته وتعقيباته.

ونستشف أهمية هذا المدون من خلال كثرة الدراسات التي كانت نصوصه مصدرها، إذ "يوجد فيه من الفتاوى التي قد لا توجد في مخطوطات بعض كتب النوازل... كما يشتمل على نصوص من كتب فقهية أصيلة ضاعت فيما بعد من كتب التراث في القرون الأخيرة"⁽⁴¹⁾. فقد ثبت أنه ينقل عن نسخ قديمة جداً⁽⁴²⁾، ممّا يضيف على نقوله أهمية في التحقيق والمقارنة. وليس الفتاوى فحسب، بل حفظ لنا نصوصاً خارج منظومة الفتوى، مثل نصّ دراستنا هذه، ومنها رسالة في أحكام السوق، وغيرها، فكان "أضخم مجموعة حفظت لنا قسطاً كبيراً من التراث التشريعي العظيم"⁽⁴³⁾.

وبذلك يعدّ كتاب المعيار "قمة ما وصل إليه التأليف في النوازل، لأنّه اعتمد في مادّته على المؤلفات الفقهية الضخمة التي ألّفت في المغرب والأندلس طيلة القرون التي أعقبت انتشار المذهب المالكي بالإضافة إلى مؤلّفات الفقهاء المالكيين المشاركة. ولهذا فهو أضخم جامع لفتاوى الجناح الغربي من العالم الإسلامي"⁽⁴⁴⁾.

وبهذه النقول المتفرقة حسب الأمصار والبلدان⁽⁴⁵⁾ عُدّ المعيار في منهج التأليف حسب الأماكن والبلدان⁽⁴⁶⁾، وأكّد هو ذلك بقوله: "جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدّمهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخرجه من مكانه، لتبدّده وتفريقه، وانهمام محلّه وطريقه"⁽⁴⁷⁾.

ومن هذا السبيل اكتسب المعيار قيمة مصدرية لدى الباحثين في التاريخ الحضاري، فهو "يخترن مستندات تسدّ فراغات في تاريخ المغرب الوسيط"⁽⁴⁸⁾، فيحتفظ بأسماء مجموعة من الأعلام المفتين وغيرهم، وبينهم من لا يعرف إلّا من خلال المعيار... هذا إلى وثائق قضائية يستخرج منها أسماء القضاة والعدول والأسر والخطط، فضلاً عن شذرات من سجلّات الأحكام، وسير المؤسسات الاجتماعية والثقافية، إلى بعض التراجم والأحداث، وعلاقات

المغرب بالأندلس الإسلامية والمسيحية. وبهذا فإنّ المعيار يتمّ النقص الكبير في المصادر الموضوعية للمغرب، وبالأخصّ في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية⁽⁴⁹⁾.

نصّ في مقوّم الوحدة الثقافية لبلاد الأندلس⁽⁵⁰⁾:

أورد الونشريسي في كتابه المعيار قولاً للحكم المستنصر يبسط فيه رؤية سياسية ومعرفية للوضع المذهبي والسياسي والاجتماعي لبلاد الأندلس من واقع السلطة وكرسيها⁽⁵¹⁾ المعرفي، فقال: "وكلّ من زاع عن مذهب مالك، فإنّه ممّن رين على قلبه وزين له سوء عمله. وقد نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صنّف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهباً من المذاهب غيره أسلم منه. فإنّ فيهم الجهمية والرافضة والخوارج والمرجئة والشيعية، إلّا مذهب مالك، فإنّا ما سمعنا أنّ أحداً ممّن تقلّد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمسك به نجاة إن شاء الله"⁽⁵²⁾.

إنّ الدراسات السوسيوثقافية التي تبحث في الأصول والمنطلقات، وتبحث في التركيبات والمكوّنات، وتبحث في النتائج والخلاصات، كما تتشوّف للأفاق والنهايات، يقوم لها هذا النصّ مقام الاستشكال والاستشهاد، ومقام التحليل والتأويل، من حيث مكوّنه المعرفي، ومن حيث تأسيسه السياسي، لذلك تتبنّاه كذلك الدراسات السوسيوسياسية، وهي دراسات دقيقة في تحديد البنيات المعرفية، إذ بين علم الاجتماع وعلم السياسة حقل يصعب تفسيره إلّا من خلال شواهد أساسية وصحيحة.

وهذا النصّ يطرح مسألة علاقة المذهبية والمعتقد بالسلطة، وعلاقة الفقهاء بالسلطة، ويطرح إشكالا عميقاً في تاريخ الأندلس التي شهدت ثورات الفقهاء⁽⁵³⁾، ليحدّد طبيعة الثورة؛ هل هي ثورة فقهاء أم ثورة مذهبية؟⁽⁵⁴⁾ وهو من النصوص الاستشكالية التي تبني في ذهنية الباحث إشكالات كثيرة يحاول منها أن يربط علاقات كثيرة بين المجتمع وتوجّهاته في حركته. ومن هذا السبيل فإنّ "النوازل هي صورة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني للدولة، في حقبة من الحقب، وفي منطقة معيّنة"⁽⁵⁵⁾.

كما أنّه نصّ في تاريخ الذهنيات، وهو من توجّهات الكتابة التاريخية المعاصرة التي توجّهت بفعل تأثير وتطوّر فكر مدرسة الحوليات في أوروبا. وتاريخ الذهنيات من الميادين

الخطيرة في معرفة توجهات المجتمعات سواء من خلال فكر النخبة، أو من خلال معتقد العامة؛ أي كيف تصنع القلة المبدعة الفكرة، وكيف تتبناها الكثرة المتبعة⁽⁵⁶⁾.

وفي النصّ ملمح خطير إلى التكوين المعرفي لدى بعض حكام الأندلس، وإنّما نوّكد على التكوين المعرفي ولا نريد التكوين الثقافي، فغالبا ما يسطّح المتحدّثون بهذا الأخير. فالنصّ يلمح إلى سعة المعرفة لدى الحكم المستنصر، كما يلمح إلى اجتهاده في تحصيلها بمناهج العلماء في التحري والتقصّي، ومنها التاريخ كما قام عند علماء الحديث وكتاب التراجم، حيث التاريخ معرفة الرجال.

ويؤكّد هذا قول الونشريسي نفسه عن الحكم المستنصر إذ يقول:

"وكان الحكم رحمه الله ممّن بحث عن أحوال الرجال ونقر عن أخبارهم تنقيرا لم يبلغ فيه شأوه كثير من أهل العلم، ولم أر قطّ تأليفا قبل بأصل من أصول خزائنه أو بما قبل بأصل منها ولو بوسائط إلّا أطلعت منه على العجب في الصحّة"⁽⁵⁷⁾. وعرض بحكمته وبصيرته في اختيار المذهب، فقال: لأنّ الحكم أمير المؤمنين، رحمه الله، استحسن هذا المذهب وحمل الناس عليه"⁽⁵⁸⁾. وقال حكاية على ما مضى في عهد المستنصر مستشهدا به على الصحّة وعلى العمل: ... وبهذا مضى العمل ونفذ عهد المستنصر أمير المؤمنين إلى القاضي محمّد بن السليم"⁽⁵⁹⁾.

وعند الونشريسي كذلك نصّ مثله، غير أنّ فيه توجه السلطة في اتّخاذ القرار وفق المنظور المعرفي الذي استقرّ عليه الرأي لديها، وصدر عنه الحكم في نظرها. قال الونشريسي على لسان الحكم المستنصر: "من خالف مذهب مالك بالفتوى وبلغنا خيرَه أنزلنا به من النكال ما يستحقّه، وجعلناه عبرة لغيره. فقد اختبرت فوجدت أنّ مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلّد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسكّ الناس بهذا ولينبهوا أشدّ النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة"⁽⁶⁰⁾.

وهذا النصّ المرفق للنصّ الأوّل هو نصّ استشكاليّ بامتياز، ومنه يصدر إشكال فرض المذهب والمعتقد على العامة، وفي النصّ الشاهدة على ذلك، بل وفيه أنّ المخالف يتعرّض

للكمال. وكلّ هذا في منظور التوجّهات المعاصرة يدين المجتمع الإسلامي في بلاد الأندلس، ويجزّم السلطة التي تجرّم من يخالف مذهبها.

وفي المنظور الابستمولوجي لا يمكن أن نستنتج من النصّ هذه النتيجة ولا يجب أن نقف هذا الموقف من توجّهات الحكم المستنصر في سياسة المجتمع. والواجب أن تستدعي إلى لحظة الحكم المستنصر جميع اللحظات، وأن تجمع إلى قراره جميع القرارات، لتنبّين بعدها المنطلق الذي صدرت منه السلطة، ونذكر المعتقد السياسي الذي تبنته وطلبت من الرعيّة الانخراط فيه.

ووفق هذا المنظور فإنّ التراكم المعرفي الذي شكّل الأرضية التي تهيّء الذهنية لاتخاذ موقف معرفي ومن بعده يصدر القرار السياسي أو الحكم القضائي، حصل بتركيز كبير وتقصّ دقيق، ولم يكن بحثا عن المبرّرات، ولكن كان بحثا علميا صرفا، شهدت بذلك ترجمة الحكم في النصوص القديمة، وتراجم أهل زمانه من الأعلام، التي أكّدت امتلاكه ذهنية باحث مدقّق، وليس أدلّ على ذلك من امتلاكه مكتبة عظيمة في العصر الإسلامي، ضاهت مكتبة بغداد. وقد جاء في ترجمة إسحاق بن سلمة أنّه كان "حافظا لأخبار أهل الأندلس معتنيا بها، وجمع كتابا في أخبار الأندلس أمره بجمعه المستنصر بالله رحمه الله"⁽⁶¹⁾. وهذا دليل الاستقصاء في معرفة الأخبار، وهي القمين بمعرفة الماضي لتبني عليه السياسات، وقد قال أحد المؤرّخين المعاصرين: "قل لي برّك ما هي نواحي النشاط السياسية للرجل إلّا أن تكون التعبير بالفعل عن فكرته عن الماضي"⁽⁶²⁾.

ثمّ إنّ تاريخ الأندلس الديني والثقافي ينضج بالتسامح الديني الذي عرفه أهل الأندلس مع الديانات الأخرى، حتّى قيل أنّ العصر الذهبي لليهود كان أندلسيا. وقد بلغ باليهود أن تبوؤوا المكانات في مختلف المجالات، وهذه شاهدة على أنّ حكّام الأندلس لم يتعصّبوا على أحد تعصّبا دينيا.

وقد يعنّ لأحدهم أن يستدلّ على التعصّب المذهبي في الأندلس بما رواه المقدسي حول موقف المالكية من الأحناف⁽⁶³⁾، وليس ذاك بشيء، ولا يقوم استشهادا، وقد أكّدنا ضعفه، وبيّنا عوره، فلا يقوم شاهدة أبدا⁽⁶⁴⁾. أو يستدلّ بأقوال بعض الفقهاء مثل قول أصبغ بن

خليل: "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحبّ إليّ من أن يكون فيه مسند بن أبي شيبه"⁽⁶⁵⁾، فهذا ممّا ينكر عليهم من أهلهم، وهو من فساد منظومة التعليم الفقهي كما يراه ابن العربي⁽⁶⁶⁾. ثمّ هو من باب تعصّب الأفكار التي لا يتسرّب إلى القرارات السياسية، فليس مسند ابن أبي شيبه وهو مؤلّف في الحديث الذي يحمل اتّجاهها فكريا تتأثّر به السلطة أو تخشاه على نفسها.

وممّا يقوم شاهدة على أنّ قرار الحكم ليس تعصّباً لمذهب السلطة، ولا إرغاماً للناس على الانخراط فيه لمصلحتها، وجود فقهاء على غير مذهب مالك في عهد الحكم المستنصر، منهم أحمد بن عبد الوهّاب بن يونس، المعروف بابن صليّ الله، الذي جاءت ترجمته عند ابن الفرضي كالآتي:

"من أهل قرطبة؛ يكّي أبا عمر. كان رجلاً حافظاً للفقّه، عالماً بالاختلاف، ذكياً، بصيراً بالحجاج، حسن النظر، قائماً بما يتقلّد الكلام فيه. وكان يميل إلى مذهب الشافعي، وله سماع من شيوخ وقته... وسار في جملة المقابليين للمستنصر بالله، وقرأ كتب الفتوح، وكان ينسب إلى مذهب الاعتزال... توفّي سنة تسع وتسعين وثلاث مائة"⁽⁶⁷⁾.

وفي النصّ ملمح في توسّع النظر المعرفي عند الحكم المستنصر حيث فحص العلاقات بين المذاهب الفقهية العملية-غير المالكية- والمذاهب العقدية، وأدرك أنّ من جواهر أصولها المرونة الأصولية التي تسمح بتمدّد الأفكار من خلالها، أي تيسير الاعتناق من خلال عملياتها الآلية في تحديد الفعل الفقهي وأصوله التي بني عليها. وأنّ مذهب مالك بقواعده الأصولية التي مزجت بين الأثر-النصّ- وفعل الموروث الاجتماعي والثقافي⁽⁶⁸⁾ ضيّقت على الأفكار مسالك الولوج إليها، فكأنّما هي كلّ متكامل ينفي عنه كلّ ما يخالف أصله. فلا حجّة للأفكار من حيث النصّ، ولا حجّة لها من حيث التطبيق الذي عرفه مجتمع المدينة، وهو أقرب إلى الوحي من غيره، وذلك ممّا يجعل استصحاب الحال⁽⁶⁹⁾ منه موافقا لمراد النصّ.

وفي النصّ دليل على التأسيسات النظرية لضبط المسلكيات وفق القوانين المنظّمة للمجتمع، فالقوانين وهي أعلى ما في شبكة العلاقات الاجتماعية-إذ الأخلاق أرضيتها ومادتها-

تحتاج إلى مقاصد تنهد إليها مبادئها وتبنى في سبيلها موادّها. وكلّ ذلك منوط بوليّ الأمر؛ أي السلطة بالمفهوم المعاصر.

والحكم المستنصر في قوله هذا، إنّما هو باسط الجانب النظري الذي طبّقه الفقهاء، وجعلوه مسلكياتهم لما في الوحدة الثقافية للمجتمع من مصالح منها؛ حفظ اتّجاهه في التاريخ حتّى لا تتفرّق الأمة باتّجاهات تنفي الأرض-الوطن- وتنفي الزمن-التاريخ، لتعيش حالة من الأيونة هي أقرب ما تكون في ذهول عن الوعي باللحظة التاريخية.

ودليل هذا ما كان يصنعه القاضي الفقيه منذر بن سعيد البلّوطي، فقد جاء عند النباهي أنّه كان "متفّنًا في ضروب العلم. وغلب عليه التفقّه بمذهب أبي سليمان داوود بن عليّ الأصبهاني المعروف بالظاهري؛ فكان يؤثّر مذهبه، ويجمع كتبه، ويحتجّ بمقالته، ويأخذ بها لنفسه، فإذا جلس مجلس الحكومة⁽⁷⁰⁾، قضى بمذهب مالك بن أنس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده، ولم يعدل عنه"⁽⁷¹⁾.

فلو كان يُكتفى في الشرح بنصّ واحد لاكتفينّا بهذا النصّ شرحاً لنصّ الحكم المستنصر، وأقمنا منه الدليل القاطع على الوعي الاجتماعي والحضاري الذي بلغته بعض الذهنيات، والحكم المستنصر ومنذر البلّوطي شواهد ذلك، فللفقيه الممارسات التطبيقية لمعنى التنوّع في وحدة؛ أي اتّجاهه المنهجي الفقهي الظاهري في حكومة مالكية، وللحاكم الإعلان بالأحكام المؤكّدة على وحدة المجتمع في التعاطي مع مفردات الثقافة التي لا تترك سبيلاً للتفرقة من أجل مذهب أو فكرة، وبه تحفظ للأمة هويّتها واتّجاهها في التاريخ.

الختام:

ونخلص إلى النتائج التالية:

- أهميّة تنوع المصادر في الدراسات التاريخية والاجتماعية.
- أهميّة النوازل في عملية التوثيق، وإنشاء المصدريّة.
- النوازل وثائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- أهميّة النصّ النوازلي كونه يصدر عن قنوات سيكولوجية وحيثيات اجتماعية.

- يلهمنا النصّ بكيفية النظر إلى الاختلاف وجعله تنوعاً داخل وحدة، من غير ضراء مضرّة.
- التراث الإسلامي تجارب كثيرة ومتنوعة تفتّحت على كلّ الرؤى والأفكار.
- الأندلس تاريخ يحمل زخما حضاريا متنوع المظاهر والظواهر.
- توجّهات السلطة في الحفاظ على وحدة المجتمع ليحقّق اتّجاهه في التاريخ.
- إعادة قراءة نصوص التراث بما يليق بتعليقها وتحليلها وتفسيرها.
- إنشاء دراسات خاصّة تتناول النصوص التراثية بالتحليل والتفسير لتنشئ تراكمية تأصيلية ومعرفية، وتحدث مفاهيمية تنطلق من ثوابتنا وتاريخنا.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) أبو الأجفان محمّد: الفتاوى الأندلسية وتقويم تحقيق فتاوى ابن رشد، في: التراث المغربي والأندلسي- التوثيق والقراءة-، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان إبريل 1991م.
- (2) استيتو محمّد: النوازل وطبيعة مصادرها وحدود توظيفها في الكتابة التاريخية، مجلّة كلّية الآداب، جامعة محمّد الأوّل، ع 05، وجدة، المغرب 1995م.
- (3) أفلانة المكي بن أحمد: كتب النوازل مصدرا للمعلومات عن العالم الإسلامي «الأجوبة الكبرى لعبد القادر الفاسي نموذجا»، في: ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض 1424هـ-2004م.
- (4) بنسباع مصطفى: ابن الحاج التجيبي القرطبي ومسائل بيعه في معيار الوشريسي، في: ندوة الأندلس قرون من التقلّبات والعطاءات، ط 01، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض 1417هـ-1996م.
- (5) التسماني محمّد: فقه النوازل لدى علماء المغرب: الحقائق- الخصائص- الآثار، الإصدار، ع 01، طنجة، المغرب ربيع الأوّل 1434هـ/ فبراير 2013م.
- (6) التسماني عبد العزيز خلوّق: عطاء التراث الفقهي: الهادي روجي إدريس ونوازل البرزلي، مجلّة دار النيابة، ع 11، الرباط 1986م.
- (7) التنبكتي أحمد بابا (ت 1036هـ/1627م): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهزامة، ط 02، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا 2000م.
- (8) التوزري محمّد بن يونس السويسي العبّاسي: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ-2009م.

- (9) حميدي مليكة: تحرير الرقيق في ضوء كتاب المعيار المغرب لأبي العباس الونشريسي، قضايا تاريخية، مج 01، ع 04، الجزائر 2016م.
- (10) خلود عبد العزيز: قيمة فقه النوازل التاريخية، البحث العلمي، س 16، ع 29-30، الرباط 1399هـ- 1979م.
- (11) سعدون حمّادي: رأي في كتابة التاريخ"، مجلّة المجمع العلمي العراقي، م 40، ج 01، بغداد 1409هـ/ 1989م.
- (12) السيّد كمال أبو مصطفى: جوانب من حضارة المغرب الإسلامي -من خلال نوازل الونشريسي-، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1997م.
- (13) الرميح محمد بن مطلق: النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المغرب للونشريسي(ت 914هـ) - دراسة نظرية وتطبيقية-، رسالة ماجستير، إشراف: ستر بن ثواب الجعيد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أمّ القرى، السعودية، السنة الجامعية 1432هـ-2011م.
- (14) الزبيدي محمد بن الحسن أبو بكر الأندلسي(ت 379هـ-990م): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1984م.
- (15) الشفشاوني محمد بن عسكر الحسني: دوحة الناشر لمن كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمد حجّي، ط 02، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1397هـ- 1977م.
- (16) الصمدي مصطفى: مسالك التأليف في فقه النوازل بالغرب الإسلامي، الذخائر، ع 11-12، س 03، بيروت 1423هـ-2002م.
- (17) طاهر بن علي:
- ابن حزم وظاهرة التجديد، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف موسى لقبال، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001م.
 - دور النوازل في الكتابة التاريخية -نوازل الأندلس في القرنين 8 و 9 هـ/ 14 و 15هـ نموذجاً-، أطروحة الدكتوراه، إشراف موسى لقبال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1434-1435هـ/ 2013-2014م.
 - الرواية رمز معرفي لمفهوم التاريخ-مقاربة ابستمولوجية في مدوّن الطبري(ت 310هـ/ 923م)-، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، ع 20، غرداية 1914م.
 - مفهوم التاريخ بين تحقيق الرواية ومحاورة الجغرافيا-مقاربة معرفية في نصّ المسعودي(ت 346هـ/ 957م)-، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، م 09، ع 02، غرداية 1916م.
 - الوثيقة بين التوصيف والتصنيف-مقاربة ابستمولوجية في التعريف-، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، م 08، ع 01، غرداية 1915م.

- (18) طه عبد الواحد ذنون: كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي، المجلة العربية للثقافة، س 14، ع 27، تونس ربيع الأول 1415-سبتمبر 1994م.
- (19) العبدري محمد بن محمد بن الحاج (737هـ/1336م): المدخل، د ط، دار التراث، القاهرة.
- (20) العجوري وفاء: جوانب من الواقع الاقتصادي بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري من خلال: كتاب فصول الأحكام لأبي الوليد الباجي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 04، القنيطرة، المغرب 2004م.
- (21) ابن العربي أبو بكر المعافري (ت 543هـ/1148م): العواصم من القواصم، تحقيق عمّار طالبي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م.
- (22) ابن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف أبو الوليد (ت 403هـ/1012م): تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، د ط، مكتبة خانجي، القاهرة 1373هـ-1954م.
- (23) الفيلاي الحسن الزين: النوازل الفقهية قيمتها التشريعية والفكرية، في: النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عين الشق، الدار البيضاء، المغرب 2001م.
- (24) قشّي فاطمة الزهراء: الحياة الفكرية في قسنطينة خلال العهد العثماني مساهمة عائلة الفكّون - "أو عرض كتاب النوازل"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57-58، تونس جويلية 1990م.
- (25) اللجمي سامية شبشوب: كتب الفتوى والنوازل: مدخل آخر لمقاربة تاريخ الأسرة في المجتمعات الإسلامية، في: ندوة عن قانون الأسرة في البلاد العربية-الإسلامية. قراءة في للضوابط الدينية والقانونية، منشورات مؤسسة كونراد أديناور، تونس 2005م.
- (26) مزين محمد:
- التاريخ المغربي ومشكل المصادر. نموذج: النوازل الفقهية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد خاص، فاس 1406هـ-1985م.
 - حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية، في: البحث في تاريخ المغرب-حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط 1989م.
- (27) معصر عبد الله: النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي، المصباحية، ع 05، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس 2001م.
- (28) المقدسي شمس الدين أبو عبد الله البشاري (ت 390هـ/1000م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 01، مكتبة مديولي، القاهرة، د ت.
- (29) مكّي محمود علي: كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي (ت 289هـ/901م)، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمديرد، م 04، ع 1-2، مديرد 1375هـ-1956م.

- (30) المنوني محمّد: المصادر العربية لتاريخ المغرب، د ط، منشورات كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمّد الخامس، الرباط 1404هـ-1983م.
- (31) النباهي علي بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي أبو الحسن (ت بعد 792هـ/ بعد 1390م): المرقبة العليا فيمن يستحقّ القضاء والفتيا، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط 05، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1403هـ/1983م.
- (32) الهلالي محمّد ياسر: نوازل بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. تقديم وترتيب بيليوكرونولوجي، دعوة الحق، ع 396، الرباط 1431هـ-2010م.
- (33) الهيلة محمّد الحبيب: مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 11/5 إلى نهاية القرن 15/9، دراسات أندلسية، ع 09، تونس جانفي 1993م.
- (34) الواركلي حسن: إشارات اجتماعية واقتصادية عن مدينة (المرية) من خلال مصدر فقهي، في: بحوث الملتقى الثاني للعلوم التاريخية، مدريد 1992م.
- (35) الونشريسي أحمد بن يحيى أبو العباس (ت 914هـ/1509م): المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تخرج جماعة بإشراف محمّد حجّي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، د ط، الرباط 1401هـ-1981م.
- (36) ويلزهربرت جورج: معالم تاريخ الإنسانية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، ط 03، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
- 37) Bloch (Marc): Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien, Armand Colin, Paris 1993.
- 38) De Coulanges (Fustel):
- 39) La monarchie Franque, 2eme éditions, Librairie Hachette, Parix 1905.
- 40) Questions historiques, Librairie Hachette, Paris 1893.
- 41) Recherches sur quelques problèmes d'histoire, Librairie Hachette, Paris 1885.
- 42) Febvre (Lucien): Psychologie d'historiens: deux lettres de Fustel de Coulanges à Gabriel Monod et une lettre de Ferdinand Lot sur Fustel, in: A E S C, V 09, No 02, Paris 1954.
- 43) Langlois (Charles-Victor) et Seignobos (Charles): Introduction aux études historiques, éditions Kimé, Paris 1992.
- 44) Voguet (Elise): De la déposition orale au cas d'espèce, reconstitution d'une pratique de la traduction à travers les Nawazil Mazuna (XVe siècle), in: Le Maghreb, al-Andalus et la Méditerranée (VIIIe-XIIIe siècles), Collection «Médiennes», Toulouse 2007.

الهوامش:

- (1) Voir: Charles-Victor (Langlois) et Charles (Seignobos): **Introduction aux études historiques**, éditions Kimé, Paris 1992.
- (2) Lucien (Febvre): Psychologie d'historiens: deux lettres de Fustel de Coulanges à Gabriel Monod et une lettre de Ferdinand Lot sur Fustel, in: A E S C, V 09, No 02, Paris 1954, pp 151, 155 .
- (3) Fustel (De Coulanges): Questions historiques, Librairie Hachette, Paris 1893, p 03 .
- (4) Fustel (De Coulanges): **Recherches sur quelques problèmes d'histoire**, Librairie Hachette, Paris 1885, p 01.
- (5) Fustel (De Coulanges): **La monarchie Franque**, 2^{eme} éditions, Librairie Hachette, Paris 1905, p 01.
- (6) ابن علي طاهر: الرواية رمز معرفي لمفهوم التاريخ-مقاربة ابستمولوجية في مدون الطبري (ت 310هـ/ 923م)-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 20، غرداية 1914، صفحات 147-161.
- (7) ابن علي طاهر: مفهوم التاريخ بين تحقيق الرواية ومحاوره الجغرافيا- مقاربة معرفية في نصّ المسعودي (ت 346هـ/ 957م)-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م 09، ع 02، غرداية 1916، ص ص 858-874.
- (8) Charles-Victor (Langlois) et Charles (Seignobos), op, cit, p 65 .
- (9) ibid, p 29.
- (10) ibid, p 29.
- (11) ابن علي طاهر: الوثيقة بين التوصيف والتصنيف-مقاربة ابستمولوجية في التعريف-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م 08، ع 01، غرداية 1915، ص ص 906-940.
- (12) Marc (Bloch): **Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien**, Armand Colin, Paris 1993, p 78.
- (13) ibid.
- (14) وفاء العجوري: جوانب من الواقع الاقتصادي بالأندلس خلال القرن الخامس الهجري من خلال: كتاب فصول الأحكام لأبي الوليد الباجي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع 04، القنيطرة، المغرب 2004، ص 151. وثبتت هنا أنّ المقاربات التي تحاولها العلوم الإنسانية والاجتماعية تبني رؤاها على السرديات التي حملت وقائع هذه الجزئيات.
- (15) سعدون حمّادي: رأي في كتابة التاريخ"، مجلة المجمع العلمي العراقي، م 40، ج 01، بغداد 1409هـ- 1989م، ص 56.
- (16) كما قرّر ذلك مارك بلوخ. انظر : , Marc (Bloch) op, cit, p 49.

- (17) حسن الواركلي: إشارات اجتماعية واقتصادية عن مدينة (المرية) من خلال مصدر فقهي، في: بحوث الملتقى الثاني للعلوم التاريخية، مدريد 1992، ص 169.
- (18) محمد الحبيب الهيلة: مناهج كتب النوازل الأندلسية والمغربية من منتصف القرن 11/5 إلى نهاية القرن 15/9، دراسات أندلسية، ع 09، تونس جانفي 1993، ص 23.
- (19) محمد بن محمد بن الحاج العبدري (737هـ/1336م): المدخل، د ط، دار التراث، القاهرة، د ت، ج 04، ص 60-62.
- (20) في تعريف النوازل ينظر: ابن علي طاهر: دور النوازل في الكتابة التاريخية -نوازل الأندلس في القرنين 8 و 9 هـ/ 14 و 15م نموذجاً-، أطروحة الدكتوراه، إشراف موسى لقبال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1434-1435 هـ/ 2013-2014م، ص ص 135-145.
- (21) كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من حضارة المغرب الإسلامي - من خلال نوازل النوشريسي-، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1997، ص 08.
- (22) فاطمة الزهراء قشّي: الحياة الفكرية في قسنطينة خلال العهد العثماني مساهمة عائلة الفكّون - أو عرض كتاب النوازل"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 57-58، تونس جويلية 1990، ص 319.
- (23) محمد أبو الأجفان: الفتاوى الأندلسية وتقييم تحقيق فتاوى ابن رشد، في: التراث المغربي والأندلسي-التوثيق والقراءة-، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان إبريل 1991، ص 142.
- (24) محمد مزين: التاريخ المغربي ومشكل المصادر. نموذج: النوازل الفقهية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد خاص، فاس 1406هـ-1985، ص ص 103-105، وعبد العزيز التمسamani خلوق: عطاء التراث الفقهي: الهادي روجي إدريس ونوازل البرزلي، مجلة دار النيبية، ع 11، الرباط 1986، ص ص 64-70.
- (25) محمد ياسر الهاللي: نوازل بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. تقديم وترتيب بيليوكرولوجي، دعوة الحق، ع 396، الرباط 1431هـ/2010م، ص ص 141-143.
- (26) عبد الواحد ذنون طه: كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي، المجلة العربية للثقافة، س 14، ع 27، تونس ربيع الأول 1415-سبتمبر 1994، ص 94.
- (27) عبد العزيز خلوف: قيمة فقه النوازل التاريخية، البحث العلمي، س 16، ع 29-30، الرباط 1399هـ-1979م، ص 73.
- (28) محمد مزين: حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية، في: البحث في تاريخ المغرب-حصيلة وتقييم-، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط 1989، ص 73.
- (29) يقصد بالثانوية أنها لم توجه لقصص التاريخ.
- (30) محمد بن يونس السويسي التوزري العباسي: الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري، ط 01، دار ابن حزم، بيروت 1430هـ/2009م، ج 01، ص 254.

- (31) سامية شبشوب اللجمي: كتب الفتوى والنوازل: مدخل آخر لمقاربة تاريخ الأسرة في المجتمعات الإسلامية، في: ندوة عن قانون الأسرة في البلاد العربية-الإسلامية. قراءة في للضوابط الدينية والقانونية، منشورات مؤسّسة كونراد أديناور، تونس 2005، ص 34.
- (32) هذا المعنى صنو معنى الثانوية الذي ورد أعلاه.
- (33) المكّي بن أحمد أقلانية: كتب النوازل مصدرا للمعلومات عن العالم الإسلامي «الأجوبة الكبرى لعبد القادر الفاسي نموذجاً»، في: ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض 1424هـ / 2004م، م 03، ص 225.
- (34) انظر في هذا المعنى: محمّد التسماني: فقه النوازل لدى علماء المغرب: الحقائق - الخصائص - الآثار، الإصدار، ع 01، طنجة، المغرب ربيع الأول 1434هـ / فبراير 2013، ص ص 21-28.
- (35) عبد الله معصر: النوازل الاقتصادية بالغرب الإسلامي، المصباحية، ع 05، كُلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس 2001، ص 89.
- (36) Elise (Voguet): De la déposition orale au cas d'espèce, reconstitution d'une pratique de la traduction à travers les Nawazil Mazuna (XVe siècle), in: Le Maghreb, al-Andalus et la Méditerranée (VIIIe-XIIIe siècles), Collection «Médiennes», Toulouse 2007, p 317 .
- (37) محمّد استيتو: النوازل وطبيعة مصادرها وحدود توظيفها في الكتابة التاريخية، مجلة كُلية الآداب، جامعة محمّد الأول، ع 05، وجدة، المغرب 1995، ص 127.
- (38) اقتصرنا في تعريفه على ما جاء في مقدّمة تحقيق موسوعته المعيار، حتّى لا تشبّه بنا الاقتباسات ونخرج عن مقصود المقال الذي ليست غايته في الترجمة. وفيها جرد لمطّان ترجمته، انظر:
- أحمد بن يحيى الونشريسي أبو العباس (ت 914هـ / 1509م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج جماعة بإشراف محمّد حجّي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، د ط، الرباط 1401هـ / 1981 م، ج 01، ص ص د، هـ.
- (39) أحمد بابا التنبكتي (ت 1036هـ / 1627م): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهزامة، ط 02، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا 2000، ص 135.
- (40) محمّد بن عسكر الحسني الشفشاوني: دوحة الناشر لمن كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمّد حجّي، ط 02، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1397هـ / 1977م، ص 47.
- (41) محمّد بن مطلق الرميح: النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للونشريسي (ت 914هـ) - دراسة نظرية وتطبيقية -، رسالة ماجستير، إشراف: ستر بن ثواب الجعيد، كُلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أمّ القرى، السعودية، السنة الجامعية 1432هـ / 2011م، ص 169.

- (42) مصطفى بنسباع: ابن الحاج التجيبي القرطبي ومسائل بيوعه في معيار الونشريسي، في: ندوة الأندلس قرون من التقلّبات والعطاءات، ط 01، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض 1417هـ / 1996م، قسم 05، ص 293.
- (43) محمود علي مكي: كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي (ت289هـ / 901م)، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمطرد، م 04، ع 1-2، مدريد 1375هـ / 1956م، ص 61.
- (44) عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 97.
- (45) مليكة حميدي: تحرير الرقيق في ضوء كتاب المعيار المغرب لأبي العباس الونشريسي، قضايا تاريخية، م 01، ع 04، الجزائر 2016، ص 35.
- (46) مصطفى الصمدي: مسالك التأليف في فقه النوازل بالغرب الإسلامي، الذخائر، ع 11-12، ص 03، بيروت 1423هـ / 2002م، ص 23.
- (47) الونشريسي، المصدر السابق، ج 01، ص 01.
- (48) ليس المغرب فحسب، بل الغرب الإسلامي كافة.
- (49) محمد المنوني: المصادر العربية لتاريخ المغرب، د ط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط 1404هـ / 1983م، ج 01، ص 128.
- (50) ننبه على أنّ النصّ ليس نازلة، ولكنّه صار نوازلياً إذ حمله مدوّن نوازلي، وجاء في سياق تحرير الكلام حول نازلة، كما هي عادة الونشريسي في المعيار يخرج بالنازلة والفتوى إلى تحرير فقهي ومعرفي شامل.
- (51) هذا مصطلحنا لبيان زاوية النظر التي يصدر عنها الرأي. ومعرفة هذا واجب في منطق التحليل والتفسير وبناء المعرفة.
- (52) الونشريسي، المصدر السابق، ج 06، ص 357.
- (53) منها ثورة الرّيض التي شارك فيها يحيى بن يحيى الليثي (ت234هـ / 849م).
- (54) نقصد هل هي بمنظور الفقهاء السياسي والاجتماعي، أم هي بمنظور المذهب الديني والعقدي.
- (55) الحسن الزين الفيلاي: النوازل الفقهية قيمتها التشريعية والفكرية، في: النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عين الشقّ، الدار البيضاء، المغرب 2001، ص 59.
- (56) "قلّة المبدعة" و"الكثرة المتبعة"، مصطلحان للدكتور عماد الدين خليل.
- (57) الونشريسي، المصدر السابق، ج 06، ص 357.
- (58) نفسه، ج 09، ص 467.
- (59) نفسه، ج 09، ص 451.
- (60) نفسه، ج 12، ص 26.
- (61) ابن الفرضي عبد الله بن محمد بن يوسف أبو الوليد (ت403هـ / 1012م): تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، د ط، مكتبة خانجي، القاهرة 1373هـ - 1954م، ج 01، ص 89.

- (62) هريرت جورج ويلز: معالم تاريخ الإنسانية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، ط 03، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ت، ج 01، ص 16.
- (63) شمس الدين أبو عبد الله البشاري المقدسي (ت 390هـ / 1000م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط 01، مكتبة مدبولي، القاهرة، د ت، ص ص 236، 237.
- (64) ابن علي طاهر: ابن حزم وظاهرة التجديد، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف موسى لقبال، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001، ص 45.
- (65) ابن الفرضي، المصدر السابق، ج 01، ص 94.
- (66) أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543هـ / 1148م): العواصم من القواصم، تحقيق عمّار طالبي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ج 02، ص ص 492، 493.
- (67) ابن الفرضي، المصدر السابق، ج 01، ص ص 59-60.
- (68) هذه ترجمتنا لمبدأ عمل أهل المدينة في دراساتها التاريخية والاجتماعية.
- (69) نحتاج إلى دراسة معمقة في الاستصحاب عند المالكية الذين رانت على أدبياتهم الفقهية المقولات التي تركزت بألفاظ مختلفة عبر العصور، بل اختلفت في العصر الواحد، وكان مبلغ الاجتهاد فيها إمّا نظم متن، أو شرح نظم، ثم نظم الشرح، ثم شرح النظم، وهكذا تتركّب الألفاظ على معنى واحد وسمت متقرّد. ومن هذا السبيل كان الاستصحاب منحيًا منهجيًا في فكر ابن حزم في حركته التجديدية في القرن الخامس، وفيه تشاكل فكره وفكر ابن عبد البر. كما كان الاستصحاب بابًا واسعًا في النظرة التجديدية للدكتور حسن الترابي -سواء اتفقنا معه أم اختلفنا-، ومنه طرح رؤى تحتاج إلى ذهنية فقهية غير متعصبة لتقرأ اتّجاهاته وبناءاته.
- (70) عند الزبيدي: فإذا جلس مجلس الحكم، وهذا اللفظ هو الأنسب في الحكاية عن جلوسه، وهو أقدم من الذي أوردنا. وإنّما أوردنا المتأخّر لزيادة الكلام الذي يزيد المعنى إيضاحًا. انظر: محمّد بن الحسن أبو بكر الزبيدي الأندلسي (ت 379هـ / 990م): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط 02، دار المعارف، القاهرة 1984، ص 295.
- (71) علي بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي أبو الحسن (ت بعد 792هـ / بعد 1390م): المرقبة العليا فيمن يستحقّ القضاء والفتيا، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط 05، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1403هـ / 1983م، ص ص 74-74.